REUTERS/Zohra Bensemra

يوليو 2026

قبل النشر:

دليل المراجعة القانونية قبل النشر للصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دليل للحد من التعرض للمساءلة القانونية قبل النشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الناشر: مؤسسة تومسون رويترز: www.trust.org
بدعم من برنامج درع الإعلام المستقل
بقيادة مؤسسة سمير قصير: www.
samirkassirfoundation.org

Thomson Reuters Foundation TrustLaw

REUTERS/Caren Firouz

مقدمة

تُعدّ الصحافة المستقلة ركيزة أساسية لأي مجتمع حرّ ونزيه وواعٍ، حيث يؤدي الصحفيون دورًا محوريًا في ترسيخ الديمقراطية. وتقع على عاتقهم مسؤولية تزويد المواطنين بالمعلومات وإتاحة منصة لتبادل الأفكار، وهو أمر بالغ الأهمية لترسيخ ثقافة ديمقراطية. وللقيام بذلك بفعالية، يجب على الصحفيين التحلي بالشجاعة والنزاهة والمسؤولية، وأن يحرصوا على أن تتسم تغطيتهم الصحفية بالصدق والدقة والإنصاف.

ومع ذلك، يُستخدم القانون على نحو متزايد في مختلف أنحاء العالم باعتباره سلاحًا لإسكات التغطيات الصحفية التي تخدم المصلحة العامة. فبينما تكون بعض القضايا المرفوعة ضد الصحفيين مشروعة، فإن العديد منها ليست كذلك. وعلى سبيل المثال، تُرفع بعض القضايا المعروفة باسم الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة عمدًا لإسكات الصحفيين أو ترهيبهم. وقد يؤدي الخوف من الانتقام أو من الدعاوى القضائية باهظة التكلفة إلى إحجام الصحفي عن النشر أو دفعه إلى حذف خبر ما. ويؤدي ذلك إلى تقييد حرية التعبير وقد يقوّض الحوار العام، وغالبًا ما يكون ذلك في مسائل تهم المصلحة العامة. وفي حالات أخرى، قد ينتهك الصحفيون، من غير قصد، مسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية، مما قد يعرّضهم لعواقب مثل دعاوى التشهير، أو حذف محتواهم من المنشورات الإلكترونية، أو إجبارهم على تقديم اعتذارات.

وقد نُشر هذا الدليل في استجابة لهذا السياق، ويهدف إلى مساعدة الصحفيين على الحد من التعرض للمساءلة القانونية عبر توفير قائمة مرجعية بالعوامل التي ينبغي مراعاتها قبل نشر أي خبر صحفي. وعلى الرغم من أن ذلك قد لا يحول دون رفع دعاوى قضائية استراتيجية ضد المشاركة العام أو غيرها من الإجراءات القانونية التي تُتخذ ضد الصحفيين، فإن هذا الدليل يسعى إلى مساعدة الصحفيين على التصرف بمسؤولية أخلاقية، والحد من مخاطر تعرضهم للمساءلة القانونية، وضمان قدرتهم على تقديم دفاع معقول أمام المحكمة لتجنب التعرض لعقوبات قانونية جائرة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الدليل لا يمكنه أن يغطي بشكلٍ كامل جميع العوامل الدقيقة والمتباينة ذات الصلة بالمراجعة الأخلاقية والقانونية السابقة للنشر التي تُطبق في مختلف الولايات القضائية. وينبغي قراءة هذا الدليل إلى جانب مدونات قواعد السلوك الصحفي والإرشادات الخاصة بكل دولة، إن وُجدت. ومع ذلك، فإن العديد من العوامل العامة للمراجعة السابقة للنشر الواردة بالتفصيل في هذا الدليل تُطبق في مختلف الولايات القضائية.

REUTERS/Zohra Bensemra

كيفية استخدام هذا الدليل

ينقسم هذا الدليل إلى تسعة أقسام فرعية تركز على موضوعات قانونية محددة. ويتيح ذلك لأي صحفي إمكانية مراجعة مسودات مقالاته، ومعالجة المخاطر القانونية المحتملة الناشئة عن الموضوعات التالية:

1 أخلاقيات العمل الصحفي وأفضل الممارسات 5

2 التشهير والإهانة 9

3 الخصوصية 12

4 حماية البيانات 14

5 السرية وجمع المعلومات 16

6 حقوق الطبع والنشر 20

7 الذكاء الاصطناعي ووسائل الإعلام 22

8 صون وحماية الأطفال والأفراد المستضعفين والمصادر 24

9 اعتبارات قانونية أخرى 27

ويحتوي كل قسم على أسئلة وشروحات للمصطلحات القانونية، وهو ما يساعد على توضيح السياق الذي يستند إليه كل سؤال. كما تُقدَّم إرشادات عملية في بعض المجالات للمساعدة على تيسير الامتثال القانوني.

راجع كل سؤال بعناية وفكّر فيما إذا كان بإمكانك الإجابة بـ"نعم" أو "لا" فيما يتعلق بالقصة الصحفية الذي تعمل على إعدادها. إذا اخترت "لا" للإجابة على أي سؤال، فقد يعني ذلك أنك قد تعرّض نفسك للمساءلة القانونية. وفي هذه الحالة، ينبغي عليك إجراء التغييرات اللازمة على قصتك الصحفية أو على أسلوب عملك حتى تتمكن من الإجابة بـ "نعم" على السؤال. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فاطلب المشورة القانونية لفهم كيفية الحد من مخاطر التعرض للمساءلة القانونية بصورة أفضل.

المفتاح:

السؤال

شرح للمصطلحات القانونية أو إرشادات عملية تساعد على تيسير سب الامتثال القانوني

نعم إذا وضعت علامة في هذه الخانة، فأنت تجيب بـ "نعم" على السؤال، مما يعني أنك قللت من مخاطر التعرض للمساءلة القانونية.

لا إذا وضعت علامة في هذه الخانة، فأنت تجيب بـ "لا" على السؤال، وهو ما يعني أنك قد تكون عرضة للمساءلة القانونية.

راجع كل سؤال بعناية وفكّر فيما إذا كان بإمكانك الإجابة بـ"نعم" أو "لا" فيما يتعلق بالقصة الصحفية الذي تعمل على إعدادها. إذا اخترت "لا" للإجابة على أي سؤال، فقد يعني ذلك أنك قد تعرّض نفسك للمساءلة القانونية. وفي هذه الحالة، ينبغي عليك إجراء التغييرات اللازمة على قصتك الصحفية أو على أسلوب عملك حتى تتمكن من الإجابة بـ "نعم" على السؤال. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فاطلب المشورة القانونية لفهم كيفية الحد من مخاطر التعرض للمساءلة القانونية بصورة أفضل.

إرشادات إضافية لبعض الصحفيين العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد يجد الصحفيون الذين يغطون الأحداث في إسرائيل أنه من المفيد أكثر الرجوع إلى مصادر المراجعة القانونية (المذكورة أدناه) التي تركز على أوروبا قبل النشر. ويستمد القانون الإسرائيلي أحكامه من النظام القانوني للقانون العام في إنجلترا وويلز، ولذلك فإن النظام القانوني الإسرائيلي أكثر توافقًا مع القوانين الأوروبية مقارنةً بالأنظمة القانونية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتوجد مناطق مالية حرة في الإمارات العربية المتحدة وقطر (مثل سوق أبوظبي العالمي ومركز قطر للمال) لا تُطبق فيها القوانين الاتحادية والمدنية والتجارية، ويمكن للمناطق الحرة أن تضع إطارها القانوني والتنظيمي الخاص بجميع المسائل المدنية والتجارية. لذلك، ينبغي على الصحفيين الذين ينشرون في هذه الولايات القضائية التأكد من التزامهم بالقوانين الصحيحة المعمول بها.

الترجمات

يتوفر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية لإتاحة المعلومات لأكبر عدد ممكن من الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُعد دعم المؤسسات الإعلامية والصحفيين، ولا سيما الصحفيين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ركيزة أساسية من مهمة مؤسسة تومسون رويترز الرامية إلى تعزيز قدرة وسائل الإعلام المستقلة على الصمود.

REUTERS/Zohra Bensemra

قائمة مراجعة ما قبل النشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1 أخلاقيات العمل الصحفي وأفضل الممارسات

أفضل طريقة للصحفيين للحد من مخاطر تعرضهم للمساءلة القانونية هي الالتزام بأخلاقيات المهنة واتباع أفضل الممارسات والمعايير التحريرية. وتضع معظم الدول وغرف الأخبار مجموعة من المعايير التي تحكم سلوك الصحفيين، والتي تهدف إلى ضمان مصداقية وسائل الإعلام ونزاهتها. وتشكل العوامل التالية المبادئ العامة التي تستند إليها أخلاقيات العمل الصحفي وأفضل ممارساته.

موثوقية المصادر	نعم	لا
? هل تحققت من قصتك الصحفية من خلال مصادر لديها معرفة مباشرة وشخصية، وليست متحيزة ولا تتصرف بدوافع خفية؟		
i هذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص عندما يمكن اعتبار الادعاءات تشهيرية (انظر القسم 2)، أو عندما تُثار شكوك حول مصداقية المصدر.		
? إذا كنت قلقًا بشأن التحيز المحتمل أو الدوافع الخفية لأحد المصادر (مثل المصلحة الشخصية أو المالية أو المهنية)، ولا سيَّما إذا كان المصدر مجهول الهوية، فهل تواصلت مع مصادر أخرى ذات صلة؟		
i سيضمن ذلك أن تستند قصتك إلى أدلة موضوعية من مصادر متعددة وموثوقة.		
? في حال طلب أحد المصادر عدم الكشف عن هويته، هل ذكرت سبب ذلك بوضوح في تقريرك؟		
i ينص مبدأ التغطية الصحفية بشكل عام على ذكر أسماء جميع الأشخاص، بمن فيهم المصادر، إلا إذا كان هناك سبب وجيه للغاية لعدم ذكرها. وفي هذه الحالة، تأكد من ذكر السبب، مثلاً بالإشارة إلى أن المصدر "يستخدم اسماً آخر لم يُذكر حفاظًا على سلامته".		

عندما يقدم لك مصدر ما معلومات، هل اتخذت خطوات للتحقق من أن هذه المعلومات أصلية ودقيقة ومحدثة؟

بشكل عام، يتطلب الأمر التحقق من المعلومات عبر مصادر متعددة، عبر الاستعانة بمصدرين مستقلين على الأقل أو بمصدر موثوق ومحدد مدعوم بالوثائق، للتحقق من المعلومات وضمان دقتها.

الأدلة الوثائقية وحفظ السجلات

نعم	لا

هل حصلت على أدلة وثائقية تدعم الادعاءات الواردة في قصتك؟

على الرغم من أن الوثائق المكتوبة هي الأفضل عمومًا، إلا أن نوع الدليل المناسب يعتمد على المصدر وطبيعة المعلومات المعتمدة. لذا، ينبغي على الصحفيين التأكد من أن ادعاءاتهم مدعومة بالأدلة المناسبة المتاحة لهم، سواء كانت وثائقية أو غير ذلك (مثل المصادر الموثوقة، أو إفادات الشهود، أو غيرها من المواد القابلة للتحقق).

نعم	لا

في حالة استخدام الأدلة الإلكترونية (مثل رسائل البريد الإلكتروني أو التسجيلات أو الصور)، هل احتفظت بالنسخ الأصلية حيثما أمكن ذلك؟

سيساهم ذلك في ضمان الأصالة والنزاهة.

نعم	لا

هل أنشأت واحتفظت بسجلات واضحة ومؤرخة لأي عمليات بحث وجمع معلومات أُجريت لإنتاج القصة الصحفية؟

يمكن أن تكون هذه السجلات (بما في ذلك سجلات محاولات التواصل، والردود الواردة، ومصادر البحث التي اعتمدت عليها) بالغة الأهمية لإثبات حسن النية في جمع الأخبار، وإثبات وجود اعتقاد معقول بأن نشر القصة يخدم المصلحة العامة. وهذا يضمن قدرة الصحفي على توضيح الأساس الذي استند إليه في إعداد تقريره في حال الطعن فيه.

حسن النية والإنصاف والتوازن

نعم	لا

هل يوضح عرض القصة الصحفية أنك تصرفت بحسن نية طوال عملية جمع المعلومات وكتابتها وتحريرها؟

يتطلب التصرف بحسن نية سلوكًا وممارسات قائمة على الصدق والنزاهة والشفافية. وبالنسبة للصحفي، يشمل التصرف بحسن نية نقل الأخبار بصدق، وتجنب استخدام لغة متحيزة، والحصول على المعلومات من المصادر بطريقة أخلاقية. وتقيّم المحاكم حسن النية والاجتهاد بالاستناد إلى المصادر والأدلة وخطوات التحقق التي اعتمد الصحفي عليها.

يجب توخي الحذر الشديد عند الاعتماد على المبلغين عن المخالفات أو المصادر السرية، بما في ذلك تلك الخاضعة لاتفاقيات عدم الإفصاح. ورغم أن هذه المعلومات قد تخدم المصلحة العامة، ينبغي للصحفيين تقييم مشروعية الإفصاح عنها، والتحقق من المعلومات بشكل مستقل، والتأكد من أن نشرها مبرر.

يكما ورد في القسم 2 **(التشهير والإهانة)**، قد يزيد الاعتماد على معلومات غير موثقة أو تم الحصول عليها بطرق غير سليمة من المخاطر القانونية.

إذا أشرت إلى فرد أو شركة في قصتك، ولا سيَّما بطريقة سلبية أو قد تضر بسمعتهم، فهل طلبت منهم تعليقًا لإدراجه في القصة قبل النشر؟

إذا كنت قد تلقيت ردًا، فهل أدرجت جوهره في القصة الصحفية؟

إذا لم تتلقَّ أي رد، فهل أشرت إلى ذلك في القصة الصحفية؟

ينبغي تقديم طلب التعليق في الوقت المناسب وبطريقة هادفة، مع إتاحة فرصة معقولة للرد. ولا ينبغي تقديم الطلب لمجرد استيفاء إجراء شكلي قبل النشر بفترة وجيزة. وقد تنظر المحاكم في مدى جدية الطلب، وما إذا كان قد أُتيح وقت كافٍ وقُدّم سياق كافٍ لتمكين الطرف المعني من تقديم رد مستنير، وذلك في إطار تقييم الإنصاف وحسن النية.

إذا كانت قصتك عبارة عن رأي أو مقال تحريري، فهل أوضحت ذلك بجلاء وبشكل بارز وميَّزتها عن المحتوى غير القائم على الرأي؟

يتطلب التصرف بحسن نية سلوكًا وممارسات قائمة على الصدق والنزاهة والشفافية. وبالنسبة للصحفي، يشمل التصرف بحسن نية نقل الأخبار بصدق، وتجنب استخدام لغة متحيزة، والحصول على المعلومات من المصادر بطريقة أخلاقية. وتقيّم المحاكم حسن النية والاجتهاد بالاستناد إلى المصادر والأدلة وخطوات التحقق التي اعتمد الصحفي عليها.

عند إدراج الآراء، بما في ذلك آراء الخبراء أو المصادر الموثقة، لا ينبغي للصحفيين التعامل معها باعتبارها حقائق ثابتة، بل يجب تقييم مدى معقولية هذه التصريحات، ودعمها، عند الاقتضاء، بالأدلة التي تستند إليها أو التحقق منها من خلال مصادر مستقلة.

عند عرض الآراء، ينبغي الحرص على توضيح أنها آراء وتجنب صياغتها بطريقة قد تضلل القراء وتجعلهم يتعاملون معها على أنها حقائق ثابتة.

إذا كانت قصتك عبارة عن مادة إعلانية تحريرية كلّفك طرف ثالث بإعدادها من أجل الترويج لمنتج أو خدمة، فهل أوضحت ذلك في القصة؟

اعتبارات أخرى	نعم	لا
هل يخدم نشـر القصة مصلحة عامة مشروعة؟		
يضـمن ذلـك أن تكون ممارسة حرية التعبير مبررة باعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة.		
هـل فكـرت فيمـا إذا كان يتـعين عليـك أو علـى غـرفة الأخبـار التي تعمل فيهـا الالتزام بأي إرشـادات أخلاقية محـلية؟		
قد يشـمل ذلك جهة تنظيمية تشـرف على النشاط الصحفي في بلدك، أو مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي ربمـا تكون غرفة الأخبار التي تعمل فيها قد اختارت الالتزام بها.		
إذا كانت هنـاك أي قواعـد أو إرشـادات أخلاقية أو تنظيـمية سـارية، فهـل امتثلت لها ووثقت الخطـوات التي تثبت امتثالـك لها؟		
هـل حصـلت علـى أي منفـعة من مصـدر أو طرف ثـالث تُحـدث تضاربًـا في المصالح ويمـكن أن تؤثـر في قدرتـك علـى تقديـم تغطية صـحفية نزيـهة ودون تحيز؟		

2 التشهير والإهانة

بشكل عام، يُعرَّف التشهير بأنه نشر (أو إعادة نشر) تصريح كاذب عن شخص ما يضر بسمعته، ويُنشر "عن قصد" - أي نتيجة الإهمال أو سوء النية. فعلى سبيل المثال، إذا نشر صحفي خبرًا يفيد بأن سياسيًا ما عيّن مسؤولين على أساس المحسوبية، وكان الصحفي قد اختلق هذه المعلومة أو نقلها بصورة غير صحيحة، فقد يتمكن السياسي من مقاضاة الصحفي بتهمة التشهير. ويُعدّ التشهير جريمة جنائية في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يعني أنه قد يُعرّض مرتكبه للسجن وغيره من العقوبات الجنائية. وهناك العديد من الدفوع التي يمكن الاستناد إليها في مواجهة دعاوى التشهير، خاصةً عندما يُقاضى صحفي بسبب نقله للحقائق. ويتمثل الدفاع الأساسي في أن يكون التصريح صحيحًا ويصب في المصلحة العامة. مع ذلك، لا يُعدّ هذا المعيار هو المعيار المُعتمد دائمًا في جميع الأنظمة القانونية، لذا يُنصح باستشارة محرريكم ومحاميكم لفهم قوانين التشهير المعمول بها في بلدكم بشكل أفضل. وقد يكون من المفيد أيضًا فهم ما إذا كان البلد الذي تعتزم نشر قصتك فيه لديه سجل في استخدام قوانين التشهير أو غيرها من القوانين لإسكات الصحفيين، وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة المخاطر القانونية المرتبطة بذلك.

والإهانة مفهومٌ ذو صلة بالتشهير ولكنه يختلف عنه، إذ تشير إلى التعبيرات المسيئة أو المهينة أو التي تحط من قدر الشخص أو تمس كرامته، دون أن تتضمن بالضرورة ادعاءً بوقائع محددة. وكما هو الحال بالنسبة للتشهير، تُعد الإهانة جريمة جنائية في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد يترتب عليها فرض غرامات أو عقوبات بالسجن. وبينما تعترف بعض الأنظمة القانونية بدفوعٍ مثل صحة الوقائع والمصلحة العامة، إلا أن هذه الدفوع لا تُطبّق بشكلٍ موحد. ففي بعض الأنظمة القانونية، قد تنشأ المسؤولية القانونية حتى لو كان التصريح صحيحًا أو قد صدر بحسن نية.

الحد من مخاطر التشهير	نعم	لا
? هل اتخذت خطوات معقولة لتطبيق أخلاقيات الصحافة وأفضل الممارسات على قصتك الصحفية، بما في ذلك تقييم ما إذا كان المحتوى قد يلحق ضررًا بسمعة أي شخص محدد أو شرفه أو كرامته، وفقًا للقانون المعمول به؟		
? هل فكرت في المخاطر القانونية واستراتيجيات الحد منها إذا كنت تنشر قصة صحفية في بلد يفرض قانون العقوبات فيه عقوبة جنائية على التشهير أو الإهانة أو كليهما؟		
? إذا كان الأمر كذلك، فهل تواصلت مع محرريك أو محاميك أو كليهما للتأكد من أن خطر التعرض لعقوبة جنائية قد أُخذ في الاعتبار على النحو الواجب مع بذل الجهود الكفيلة بالحد منه؟		
i في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الشائع أن تتضمن القوانين الجزائية عقوبات مالية أشد بكثير وأحكامًا بالسجن في حالة تكرار المخالفات. لذا، ينبغي توخي الحذر والتأكد من أنك قد درست جيدًا المخاطر القانونية واستراتيجيات التخفيف منها، في حال وجود دعاوى سابقة رفعها الشخص الذي تتناوله قصتك الصحفية بتهمة التشهير أو الإهانة ضدك أو ضد مؤسستك الصحفية.		
? هل جميع التصريحات المتعلقة بالوقائع (بما في ذلك إعادة نشر تصريحات سبق أن أدلى بها طرف ثالث) مدعومة بأدلة تثبت صحتها؟		
i احظ أن صحة الوقائع لا تُعد دائمًا دفعًا مقبولًا في مواجهة التصريحات التشهيرية أو المهينة في بعض الأنظمة القضائية.		

هـل جميـع الآراء الـواردة في القـصة الصـحفية قابلة للتـمييز بوضـوح عن التصريحات المتعـلقة بالوقائـع، وهـل هي آراء صـادقة ومعقولة؟

هذا معيار قانوني يمكن أن يسـاعد في الدفاع في مواجهة دعوى التشـهير. وعند تضمين رأي، من المهم التأكد أيضًا من تضمين الأسـاس الوقائعي الذي يستند إليه هذا الرأي. ومن المهم كذلك تجنب أي تـحيزات قـدر الإمكان، والتأكد من أنك قد أخذت في الاعتبار ما إذا كان القارئ سينظر إلـى الآراء الـواردة في القصة الصحفية على أنها آراء منطقية في إطار القصة وسياقها.

إذا كنت تعتقـد أن قصتـك الصـحفية تتعـلق بمـسألة ذات أهـمية عامة، فهـل وثّقت أسباب هذا الاعتقاد بما يتماشى مع أي إجراءات داخلية معمول بها لحفظ السجلات؟

قد تشـمل المسألة ذات الأهمية العامة، على سبيل المثال، كشف الجريمة المنظمة أو الفسـاد أو الظلـم أو رصدهـا، وإعداد تقارير عن البيئة، وحماية الجمهور من التضليل بفعل أو تصريح صادر عن فرد أو مؤسـسة، وحماية صحة الناس وسلامتهم، والكشف عن معلومات تسـاعد الناس على فهم المسـائل ذات الأهمية العامة على نحو أفضل أو اتخاذ قرارات بشأنها. وتجدر الإشـارة إلى أن الأهمية العامة لا تتطابق بالضرورة مع ما يثير اهتمام الجمهور (مثل الشـائعات).

لا يُعتـرف بالدفـع المتعلق بالتغطية الصحفية التي تصب في المصلحة العامة في جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هـل فكـرت فيمـا إذا كان أي من الأشخاص أو الجهات التي تتناولهـا القصة الصحفية يمـكن اعتبارهـم موضـع جـدل أو مصدرًا للمخاطـر، مثل المؤسسـات أو الأفـراد الذين لديهـم سجـل حافـل في مقاضـاة الصـحفيين، أو الموضوعـات التي استـدعت مؤخـرًا اتخـاذ إجـراءات قانـونية (مثل التغـطية الصحفية لفسـاد حكومي)؟

هـل حـرصت في قصتـك الصـحفية علـى صيـاغة أي انتقـادات موجـهة للأفـراد أو المؤسسـات أو الـدولة أو الأسـر الحاكـمة أو الأديـان أو المـسؤولين الحكـوميين أو المؤسسـات العـامة أو الحكـومة بطريقة لا تتسـم بالنقد المفـرط أو التحيز أو السـلبية بمـا يتجـاوز مـا تدعمـه الوقائـع التي جمعتهـا؟

من المهم تجنب إلحاق ضرر غير مبرر بسـمعة الشخص أو الجهة موضوع القصة الصحفية، ولا سيَّما إذا كان من المرجح أن يؤثر ذلك على شـرفه أو كرامة أسـرته أو سمعتها.

من الناحية العملية، قد يكون من المفيد النظر في ما إذا كان هناك صحفيون في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا قد تناولوا الموضوع بطريقة ونبرة مماثلتين.

هل تأكدت عند توجيه أي اتهامات إلى أفراد أو مؤسسـات أو الدولة أو الأسـر الحاكمة أو الأديـان أو المسؤولين الحكوميين أو المؤسسـات العـامة أو الحكومة من أن نواياك لـم تكن تتركز في إلحـاق الأذى أو الضرر بهم؟

ينبغي أن تستنـد الدوافـع وراء القصة الصحفية إلى المصلحة العامة وإلى ممارسة العمل الصحفي بنزاهة. وقد يكون من المفيد فهم حجم تأثير القضية التي تسـعى القصة الصحفية إلى تناولها، وما إذا كانت تمثل مـسألة حقيقية ذات أهمية عامة أم مجرد نزاع خاص بحت.

هـل تعتزم نشـر القـصة الصحفية أو توزيعها على نطاق أوسـع عبر الإنترنت أو وسـائل التواصل الاجتماعي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تحققت مما إذا كانت قوانين مكافحة الجرائـم الإلكتـرونية في منطقتـك تفرض عقوبات إضافية على المحتوى التشـهيري أو المـسيء، وهـل أخذت في الاعتبار أي مخاطر قانونية إضـافية قد تترتب على ذلك؟

ينبغي أن تستنـد الدوافـع وراء القصة الصحفية إلى المصلحة العامة وإلى ممارسة العمل الصحفي بنزاهة. وقد يكون من المفيد فهم حجم تأثير القضية التي تسـعى القصة الصحفية إلى تناولها، وما إذا كانت تمثل مـسألة حقيقية ذات أهمية عامة أم مجرد نزاع خاص بحت.

3 الخصوصية

يُعترف بالحق في الخصوصية بوصفه حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ويتعين تحقيق التوازن بينه وبين حق الصحفي في حرية التعبير. فعلى سبيل المثال، إذا اقتحم صحفي منزل سياسي وتمكن من الوصول إلى سجلاته الطبية، ثم نشرها، فإن هذا الفعل لا يُعد انتهاكًا جسيمًا لأخلاقيات العمل الصحفي فحسب، وجريمة اقتحام وسرقة، بل يمثل أيضًا انتهاكًا لحقه في الخصوصية وخرقًا لقواعد حماية البيانات (لأن الصحفي تمكن من الوصول إلى البيانات الشخصية للسياسي وشاركها). ولضمان استيفاء القصة الصحفية للمعايير القانونية والأخلاقية، تُعد الطريقة التي يحصل بها الصحفي على المعلومات من الاعتبارات المهمة.

وتتضمن قوانين العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحكامًا تحمي الأفراد من التدخل غير المبرر في حياتهم الخاصة، بما في ذلك من خلال إفشاء الصحفيين معلوماتهم الخاصة. وعند الكشف عن معلومات تتعلق بالحياة الخاصة لفرد ما، من المهم النظر في ما إذا كان ذلك ضروريًا للقصة الصحفية، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان حق الفرد في الخصوصية يرجح على مصالح أخرى، مثل مصلحة الجمهور في الحصول على هذه المعلومات. وتشمل العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار ما إذا كان الفرد شخصية عامة، وما إذا كانت المعلومات متاحة بالفعل للجماهير، ومدى حساسية المعلومات، وما إذا كانت تتعلق بمسألة ذات أهمية عامة. ومع ذلك، يجب أن تضع في اعتبارك دائمًا أن الدفع المتعلق بالتغطية الصحفية للمصلحة العامة غير متاح في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خصوصية الأفراد المشار إليهم في القصة الصحفية	نعم	لا
إذا كانت القصة الصحفية تتضمن معلومات خاصة عن الأفراد المذكورين فيها، فهل أخذت في الاعتبار ما إذا كان الكشف عن هذه المعلومات مبررًا باعتباره تقييدًا مشروعًا للحق في الخصوصية؟		
ينبغي عليك مراعاة عوامل مثل طبيعة المعلومات وحساسيتها، والظروف التي تم الحصول عليها فيها، وأي وظيفة عامة أو سياسية أو ثقافية أو دينية يشغلها الشخص المعني، وما إذا كانت المعلومات متاحة للجمهور بالفعل.		
في حال عدم وجود مبرر لتقييد الحق في الخصوصية، هل حصلت على موافقة للكشف عن هذه المعلومات الخاصة، وهل لديك دليل يثبت حصولك على هذه الموافقة؟		
هل تجنبت الإشارة دون داعٍ إلى معلومات شديدة الحساسية تتعلق بالشخص المعني (مثل التوجه الجنسي، أو الآراء السياسية، أو الأصل العرقي، أو المعتقدات الدينية، أو وضع اللجوء، وما إلى ذلك)؟		
غالبًا ما تحظى هذه المعلومات الحساسة بحماية قانونية أكبر بموجب قوانين الخصوصية (وحماية البيانات). وينبغي للصحفيين أن يحرصوا على تقديم التغطية الصحفية بصورة ملائمة، وألا يلجؤوا إلى الإثارة أو يضيفوا تفاصيل غير ضرورية إلى المحتوى من خلال الإشارة إلى معلومات شخصية حساسة، ما لم تكن هذه المعلومات ضرورية للقصة الصحفية.		
هل تجنبت الكشف عن هوية أي فرد باعتباره قيد التحقيق أو الاعتقال من جانب سلطات إنفاذ القانون (على الأقل إلى حين توجيه اتهام رسمي إليه بارتكاب جريمة)؟		

في بـعض البلـدان، تُعد حقيقة خضوع شخص ما للتحقيق من المعلومات الخاصة، ولا ترجح كفتها عمومًا عوامل مثل المصلحة العامة.

هـل تجنبت الإشـارة إلـى إدانة جنـائية سـابقة لشخص مـا، إذا كان قد رُدّ إليـه اعتباره بموجب القانـون الوطني؟

يـعني رد الاعتبـار بعد الإدانة أن هذه الإدانة لم تعد تُعد جزءًا من السجل الجنائي للشخص، ومن ثم لا ينبغي الإشـارة إليها إذا لم تكن ذات صلة بالقصة الصحفية.

إذا كانت قصتـك الصـحفية تتضـمن صـورًا لشخـص مـا، فهـل طـلبت موافقتـه على استخـدام الصـورة، أو فكـرت في أسـاسٍ آخـر لإدراج الصـورة، مثـل المصلـحة العـامة أو الاستثنـاء المتعـلق بالعمـل الصـحفي في الحـالات التي يتـعذر فيهـا الحصـول على الموافقة؟

تختـلف قـوانين الخصوصية من بلد إلى آخر. ففي بعض البلدان، قد يكون استخدام صور الأفراد في الأماكن العامة قانونيًا، بينما قد يشـكل في بلدان أخرى انتهاكًا لقوانين الخصوصية المحلية. ومن المهم فهم ما تسـمح به قوانين الخصوصية المحلية في بلدك، لمعرفة لمعرفة متى يجب الحصول على موافقة لاستخدام الصورة في قصة ما، أو لاستكشـاف ما إذا كانت هناك أسباب أخرى تبرر استخدامها (على سبيـل المثال، إذا كانت الصورة لملك يؤدي واجبه في مكان عام).

4 حماية البيانات

لدى العديد من الولايات القضائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قوانين لحماية البيانات تختلف من حيث مدى تعقيدها، وتنظم استخدام المعلومات المتعلقة بالأفراد (ومن بينها المجال الصحفي). ومع انتقال جانب متزايد من الحياة العامة إلى الفضاء الرقمي، أصبح من اللازم على الصحفيين أكثر من أي وقت مضى أن يتعاملوا بحذر مع المعلومات الشخصية. ويُقصد بالمعلومات الشخصية (أو البيانات الشخصية) في هذا السياق أي معلومات يمكن استخدامها لتحديد هوية شخص ما. ويشمل ذلك الأسماء، وعناوين البريد الإلكتروني، وأرقام التعريف، وبيانات الموقع الجغرافي، والمعرفات الإلكترونية، وأي معلومات أخرى يمكن من خلالها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي طرف ثالث تحديد هوية شخص معين. وتسعى قوانين حماية البيانات إلى صون هذه المعلومات من خلال إلزام الجهات التي تعالجها بالامتثال لمجموعة من المبادئ الأساسية.

ملاحظة: كثيرًا ما تثير قوانين حماية البيانات اعتبارات قانونية مماثلة للاعتبارات المتعلقة بالخصوصية. ولذلك، لا يُعاد ذكر هذه الاعتبارات هنا، ويُرجى الرجوع أيضًا إلى النقاط الواردة في القسم السابق.

لوائح حماية البيانات	نعم	لا
إذا كان البلد الذي تُجري فيه عملك الصحفي يطبق قانونًا لحماية البيانات، وكانت هناك جهة تنظيمية تتولى إنفاذه، فهل تلقيت تدريبًا بشأن كيفية الامتثال لأحكام هذا القانون في السياق الصحفي أو سعيت للحصول عليه؟		
هل تندرج قصتك الإخبارية تحت أي من الاستثناءات الصحفية المنصوص عليها في قانون حماية البيانات ذي الصلة؟		
إذا لم يكن لدى البلد إطار وطني لحماية البيانات، أو إذا كان القانون لا يتضمن استثناءً خاصًا بالعمل الصحفي، فهل اتخذت التدابير اللازمة لضمان امتثال قصتك الإخبارية لمبادئ حماية البيانات؟		
تشمل هذه المبادئ معالجة البيانات بصورة مشروعة وعادلة وشفافة، وهو ما يمكن دعمه بالالتزام بالإرشادات الواردة أعلاه بشأن أخلاقيات العمل الصحفي وأفضل الممارسات، والتشهير، والخصوصية. وتشمل أيضًا الاقتصار على جمع البيانات اللازمة لإعداد القصة الإخبارية، واستخدامها لتحقيق غرض مشروع ومحدد، وعدم الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ما تقتضيه الحاجة، وحفظها بطريقة آمنة، وإتاحتها فقط لمن يلزمهم الاطلاع عليها.		
إذا كنت تعمل في غرفة أخبار تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهل تحققت مما إذا كنت تعالج بيانات شخصية لأفراد موجودين داخل المنطقة لأغراض إعداد قصتك الإخبارية؟		
إذا كانت قصتك الإخبارية تستلزم معالجة بيانات شخصية لأفراد موجودين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا بد أنك ستكون ملزمًا بالامتثال لقوانين حماية البيانات المعمول بها في البلد أو البلدان المعنية.		

إذا كانت البيانات الشخصية ستُنشر عبر الإنترنت، فهل أجريت تقييمًا للمخاطر القانونية الإضافية الناجمة عن "النشر الموجه إلى الجمهور عبر الوسائل الرقمية"؟

إذا كنت تستند إلى الاستثناء المقرر للعمل الصحفي، فهل تأكدت من أن معالجة البيانات تقتصر على الأغراض الصحفية فقط، ولا تنتهك القوانين المتعلقة بالخصوصية أو السمعة أو حق الرد؟

هل تتضمن قصتك الإخبارية بيانات شخصية حساسة (مثل المعلومات التي تكشف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن الحالة الصحية لشخص ما، أو حياته الجنسية، أو بياناته الحيوية أو الوراثية)؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تأكدت من أن استخدامها له مبرر قوي وصارم ويدخل ضمن الاستثناءات التي يجيزها القانون؟

تخضع معالجة هذه البيانات الشخصية الحساسة ونشرها، بوجه عام، لقيود مشددة نظرًا لما قد يترتب عليها من مخاطر متزايدة تمس خصوصية الأفراد وكرامتهم. ولا يجوز استخدامها إلا في حالات محدودة، كأن يحصل الصحفي على موافقة صريحة وواضحة من الشخص المعني، أو إذا كان الشخص نفسه قد كشف هذه المعلومات للعامة بصورة واضحة، أو إذا كان نشرها له ما يبرره من اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ويتوافق مع القوانين السارية. وينبغي للصحفيين التأكد من أن استخدام هذه البيانات ضروري ومتناسب مع الغرض المقصود، وأن يقتصر على القدر اللازم لإعداد القصة الإخبارية.

إذا كنت تستند إلى أن البيانات متاحة للعامة، فهل تحققت من أن الشخص المعني هو من أتاح هذه المعلومات بنفسه، وأنه لم يتم الكشف عنها أو تسريبها بصورة غير مشروعة؟

لا ينطبق هذا الاستثناء إلا إذا كان الشخص المعني هو مَن نشر البيانات بنفسه. أما الاعتماد على بيانات كُشف عنها بصورة غير مشروعة، فقد يترتب عليه رغم ذلك مساءلة قانونية.

إذا لم ينطبق أي من الاستثناءات المقررة، فهل امتنعت عن جمع هذه البيانات الحساسة أو استخدامها أو نشرها؟

في حال عدم توافر استثناء قانوني يجيز ذلك، فإن معالجة هذه البيانات يكون مخالفًا للقانون، وقد تعرّض الصحفي للمساءلة القانونية.

5 السرية وجمع المعلومات

لتظهر مسألة السرية عندما يكون المصدر ملزمًا باتفاقية عدم الإفصاح (NDA) تكون ذات صلة بطبيعة القصة الإخبارية. وكثيرًا ما يحدث ذلك عندما يكون المصدر مُبلِّغًا عن مخالفات. واتفاقية عدم الإفصاح هي عقد يتعهد بموجبه أطرافه بعدم الكشف عن معلومات سرية. فإذا حصلت على معلومات تخضع لاتفاقية عدم الإفصاح ونشرتها، فقد تعرّض مصدرك للمساءلة القانونية بسبب إخلاله بالتزاماته التعاقدية (يُعرف ذلك بـ "الإخلال بالعقد"). وقد تتعرض أنت أيضًا للمساءلة القانونية إذا اعتُبر أنك قد حرضت المصدر على الإخلال بالعقد أو أخللت بواجب الحفاظ على سرية المعلومات. وإذا أخل أحد أطراف اتفاقية عدم الإفصاح، مثل المصدر، بالتزاماته بموجبها، فقد يُساءل قانونًا عن ذلك.

تُثار مسألة السرية أيضًا عندما يكون الصحفي ملزمًا بحماية هوية مصادره، ولا سيما إذا كانت المعلومات التي قدموها قد تعرّضهم لمخاطر مثل الانتقام، أو التعرض لخسارة الوظيفة أو لأذى شخصي. فالتعهد بالحفاظ على سرية هوية المصادر يشجعهم على الإدلاء بمعلومات مهمة تخدم المصلحة العامة في كثير من الأحيان. أما الإخلال بهذا التعهد، فقد يؤدي إلى تقويض الثقة بين الصحفيين ومصادرهم، ويترك أثرًا مثبطًا في حرية التعبير وفي استعداد الأفراد للإفصاح عن معلومات تتعلق بقضايا مهمة. وقد تترتب عليه عواقب قانونية أيضًا.

في معظم الولايات القضائية، لا يجوز إلزام الصحفي بالكشف عن هوية مصدره إلا بموجب أمر صادر عن المحكمة.

اتفاقيات عدم الإفصاح	نعم	لا
? هل اتخذت خطوات معقولة للتحقق مما إذا كان المصدر خاضعًا لاتفاقية عدم إفصاح؟		
i توجد استثناءات قانونية قد تجيز نشر المعلومات الخاضعة لاتفاقية عدم الإفصاح (مثل الحالات التي يقتضيها تحقيق المصلحة العامة، أو الإبلاغ عن المخالفات، أو الإفصاح بموجب أمر من المحكمة، أو حماية حقوق الغير). وفي بعض الحالات، قد ترى أن نشر معلومات تخضع لاتفاقية عدم الإفصاح أمرٌ مبرر. وفي هذه الحالة، من المهم طلب المشورة القانونية حتى تتمكن من اتخاذ قرار مستنير.		
? هل سألتَ المصدر بشكل مباشر عما إذا كان يخضع لأي التزامات متعلقة بالحفاظ على السرية قد تعرّضه لعواقب قانونية أو مهنية إذا نُشرت المعلومات؟		
i على سبيل المثال: قد تنشأ هذه الالتزامات عن العلاقة بين المحامي وموكله، أو الطبيب ومريضه، أو عقود العمل، أو اتفاقيات عدم الإفصاح، أو الالتزامات المتعلقة بالسرية في القطاعين المالي والمصرفي، أو القيود المفروضة بموجب تصنيفات المعلومات الحكومية أو المتعلقة بالأمن الوطني، أو مدونات قواعد السلوك المهني في بعض المهن، مثل المحاسبة.		

جمع المعلومات لإعداد القصة الإخبارية	نعم	لا
? هل عرفتَ نفسك بصفتك صحفيًا للمصدر الذي أجريت معه المقابلة أو حصلت منه على المعلومات؟		
? هل اتفقت مع مصادرك على ما إذا كانوا، و/أو كانت المعلومات التي قدموها، تُقدَّم للنشر مع نسبها إلى المصدر، أو للاطلاع فقط (غير مخصصة للنشر)، أو تظل سرية؟		

إذا رغب المصدر في الحفاظ على سرية المعلومات، فهل اتفقت معه بوضوح على الكيفية التي ستُستخدم بها هذه المعلومات؟ ويشمل ذلك ما يلي:

- **النشر مع نسبها إلى المصدر: وافق** المصدر على الاستشهاد بأقواله مع ذكر اسمه، ويجوز نشر المعلومات التي قدمها وإسنادها إليه مباشرة.
- **غير مخصصة للنشر: تُقدَّم** المعلومات لغرض وحيد وهو مساعدتك على فهم الموضوع أو توجيه عملية الإبلاغ التي تقوم بها. ولا يجوز نشرها أو استخدامها بأي صورة، كما يجب عدم الكشف عن هوية المصدر تحت أي ظرف. ويقتصر استخدامها على التحقق من المعلومات لدى مصادر أخرى.
- **لنشر دون ذكر اسم المصدر:** يجوز استخدام المعلومات في الإبلاغ ونشرها، ولكن دون الكشف عن هوية المصدر. ويمكن الإشارة إليه بعبارات عامة، مثل: "مسؤول رفيع المستوى" أو "مصدر مطلع على الموضوع".
- **النشر دون الإشارة إلى وجود مصدر:** يجوز الاستفادة من المعلومات في الإبلاغ ونشرها، ولكن لا يجوز نسبها إلى أي مصدر، حتى بصورة غير مباشرة أو مجهولة الهوية. وتُعرض المعلومات كما لو كانت جزءًا من معرفة الصحفي، من دون أي إشارة إلى مصدرها.

هل استبعدت أي معلومات أفصح عنها المصدر من قصتك الإخبارية وغير متعلقة بموضوعها، بما في ذلك المعلومات الشخصية أو الحساسة التي لا تخدم المصلحة العامة أو لا صلة لها بالقصة الإخبارية؟

هل تجنبت الإشارة إلى أي معلومات سرية حصلت عليها من أحد المصادر، ما لم تكن قد حصلت على موافقته أو تبين لك وجود مصلحة عامة راجحة تبرر نشرها؟

- إذا زوّدك أحد المصادر برسائل بريد إلكتروني داخلية تحمل عبارة "سري"، فلا ينبغي الاستشهاد بها أو نشرها إلا إذا وافق المصدر على ذلك صراحة، أو كانت هناك مصلحة عامة قوية تبرر نشرها (كالكشف عن مخالفة جسيمة).
- إذا زوّدك المصدر بمعلومات غير مخصصة للنشر، فينبغي استخدامها لفهم الموضوع أو وضعه في سياقه فقط، لا لنشرها.
- ذا قدّم لك المصدر سجلاته الطبية أو القانونية أو الشخصية، فلا ينبغي الإشارة إليها إلا إذا منحك موافقة مستنيرة على ذلك، وكانت هذه المعلومات ضرورية لتحقيق المصلحة العامة.

هل كانت جميع الوسائل التي استخدمتها للحصول على المعلومات مشروعة؟

- تشمل الوسائل غير المشروعة للحصول على المعلومات دخول الأماكن دون حق (يشمل ذلك الدخول إليها بعد إبداء سبب غير حقيقي لوجودك فيها)، أو التنصت على المكالمات الهاتفية، أو التصوير خِلسة، أو اختراق الأنظمة الحاسوبية، أو أي ممارسات مشابهة.

إذا كنت تعتزم تسجيل مقابلة (صوتية أو مرئية) مع أحد المصادر أو مع أي شخص آخر أو ممثل لإحدى الجهات واستخدام هذا التسجيل في جمع المعلومات اللازمة لإعداد قصتك الإخبارية، فهل حصلت على موافقته على ذلك؟

يعني ذلك ضرورة توثيق هذه الموافقة بطريقة يمكن تقديمها إذا تعرض عملك الصحفي للطعن أو التشكيك لاحقًا. ومن وسائل الإثبات المقبولة:

- نموذج موافقة خطية موقَّع يحدد هوية المصدر، واسم الشخص الذي أجرى المقابلة، وتاريخها، وموضوعها، والغرض المقصود من استخدام التسجيل (مثل استخدامه للتحقق الداخلي من الوقائع فقط، أو للبث، أو للنشر عبر الإنترنت، أو للأرشفة).

- تسجيل صوتي أو مرئي يصرح فيه المصدر، في بداية المقابلة، باسمه الكامل، وتاريخ المقابلة، وأنه على علم بأنه يُسجَل له، وأنه يوافق على التسجيل وعلى استخدامه للغرض المقصود.

- مراسلات كتابية واضحة، عبر البريد الإلكتروني أو إحدى منصات المراسلة، يقر فيها المصدر قبل بدء التسجيل بأنه يعلم أن المقابلة ستُسجل ويوافق على ذلك.

لا يكفي لذلك الموافقة الشفهية التي تُمنح للمحتوى غير المخصص للنشر، أو الموافقة الضمنية، أو افتراض الموافقة استنادًا إلى استعداد المصدر للحديث.

إذا كنت تعمل على تسجيل فيلم وثائقي، فهل طلبت المشورة القانونية للتحقق مما إذا كنت بحاجة إلى تصريح أو إذن للتصوير؟

على سبيل المثال: يتعين على شركات الإنتاج الأجنبية، والوكالات الإخبارية، والصحفيين المستقلين الراغبين في التصوير في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحصول على تصاريح وموافقات التصوير اللازمة من الجهات المختصة، مثل مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية، بما يضمن الامتثال للوائح المحلية.

إذا كان التصوير سيتم في مكان خاص، فيجب أيضًا الحصول على إذن من مالك الموقع، الذي يتعين عليه التوقيع على تصريح يجيز استخدام موقعه للتصوير.

هـل اتخذت خطـوات معقـولة للتـحقق من دقة المعلومـات التي قدمتهـا مصـادرُك قبل نشـرها؟

تختـلف الخطـوات اللازمة بحسب طبيعة المعلومات، إلا أن الاعتماد على أقوال المصدر وحدها غالبًا ما ينطـوي علـى قدر من المخاطرة. وفي جميع الأحوال، ينبغي النظر في اتخاذ خطو مثل:

- التـحقق من المعلومـات بمقارنتها بمصادر أخرى (مثل مطابقة الإحصاءات مع قواعد البيانـات العـامة، أو التحقق من السجل الوظيفي لدى جهة العمل، أو مراجعة المعلومات المتعـلقة بالدعاوى القضائية بالرجوع إلى سجلات المحاكم المتاحة للعامة).
- التأكـد من أن المعلومـات التاريخية، أو المعلومات التي مضى على تقديمها بعض الوقت، لا تزال صحيحة وحديثة.

يوصـى بتـوخي الحذر عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لأغراض التحقق من المعلومات (انظر القسم السابع).

6 حقوق الطبع والنشر

تحمي قوانين حقوق الطبع والنشر المصنفات الأصلية، أيًا كانت الوسيلة التي أُنتجت بها، ويشمل ذلك الصور، والمصنفات الأدبية، والموسيقى، والتسجيلات الصوتية. وتحظى هذه الحقوق باعتراف دولي بموجب عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويتم إنفاذها من خلال التشريعات الوطنية. ويُعد انتهاك حقوق الطبع والنشر جريمة جنائية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولذلك، ينبغي للصحفيين التأكد من أن أعمالهم الصحفية تمتثل لأحكام قوانين حقوق الطبع والنشر، سواء بالحصول على إذن لاستخدام أي مصنف محمي بحقوق الطبع والنشر، أو بالتأكد من أن استخدامه جائز بموجب القانون.

إعداد المحتوى واستخدامه ونشره	نعم	لا
إذا كنت بصدد نشر قصتك الإخبارية في بلد يفرض قانون العقوبات فيها عقوبات جنائية على انتهاك حقوق الطبع والنشر، فهل قيّمت المخاطر القانونية المترتبة على ذلك، وحددت إستراتيجيات تقليص تلك المخاطر؟		
هل اتخذت خطوات للتحقق من صاحب حقوق الطبع والنشر للمادة التي تنوي ذكرها في قصتك الإخبارية؟		
يوصى بالتحقق من صحة الافتراضات المتعلقة بملكية حقوق الطبع والنشر. وقد يتطلب الأمر، بالنسبة إلى المحتوى المنشور عبر الإنترنت، إجراء قدر من البحث لتحديد صاحب الحق، ومعرفة ما إذا كان المحتوى يُستخدم من قبل آخرين دون إذن، ولا سيما على المنصات الرقمية.		
هل سألتَ المصدر بشكل مباشر عما إذا كان يخضع لأي التزامات متعلقة بالحفاظ على السرية قد تعرّضه لعواقب قانونية أو مهنية إذا نُشرت المعلومات؟		
على سبيل المثال: قد تنشأ هذه الالتزامات عن العلاقة بين المحامي وموكله، أو الطبيب ومريضه، أو عقود العمل، أو اتفاقيات عدم الإفصاح، أو الالتزامات المتعلقة بالسرية في القطاعين المالي والمصرفي، أو القيود المفروضة بموجب تصنيفات المعلومات الحكومية أو المتعلقة بالأمن الوطني، أو مدونات قواعد السلوك المهني في بعض المهن، مثل المحاسبة.		
هل حصلت على موافقة أو إذن كتابي من صاحب الحق في الطبع والنشر لإعادة نشر المحتوى المحمي أو إعادة توزيعه، بما في ذلك التسجيلات، أو الصور، أو مقاطع الفيديو، أو صورة الأشخاص أو هيئاتهم، لاستخدامها في قصتك الإخبارية (بموجب رخصة للطبع والنشر)؟		
إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فهل تأكدت من أن استخدامك للمصنف لا يتجاوز الحدود التي يجيزها هذا الترخيص؟		
إذا لم تحصل على موافقة صاحب الحق، فهل تحققت مما إذا كان هناك سند قانوني آخر يجيز لك استخدام المصنف المحمي بحقوق الطبع والنشر؟		

ترد على حقوق الطبع والنشـر بعض الاستثناءات والقيود التي تجيز استخدام المصنفات المحمية بحقوق الطبع والنشـر دون إذن في حالات معينة، مثل الاستخدام لأغراض التعليم أو العمل الصحفي (في إطار ما يُعرف بـ "معيار الاستخدام العادل" أو "التعامل العادل") أو بموجب رخص المشـاع الإبداعي. ويشـمل الاستخـدام العـادل استخدام الصور في التغطية الإخبارية أو لأغراض الإيضاح، وليس لاستغلالها تجاريًا بوصفها مصنفات مستقلة. وينبغي طلب المشـورة القانونية للتأكد من أن أي استخدام لمصنف محمي دون إذن من صـاحب الحق يندرج ضمن الاستثناءات التي يجيزها القانون.

هل يقع المصنف الذي تعرضه (مثل المباني المعمارية، أو الأعمال الفنية، أو المنحوتات، أو الجداريـات، أو الصـور الفوتوغرافية، أو مصنفات الفنـون التطبيقية) بصورة دائمة في مـكان عـام مفتـوح للجمهور؟ وهل التُقـطت الصورة من مـكان يجوز التواجد فيـه قانونًا، دون دخـول ملكية خـاصة أو منطقة محظور الوصول إليها؟

إذا كان لديـك سنـد قانـوني يجيز استخدام مصنف محمي بحقوق الطبع والنشـر (سـواء بنـاءً علـى مـوافقة صـاحب الـحق أو استنـادًا إلـى أحـد الاستثنـاءات القانـونية)، فهـل حـافظت علـى المعنـى الأصـلي للمـصنف وسلامته؟

يُقصد بسلامة المصنف ألا يُجرى عليه أي تعديل في شـكله أو مضمونه من شأنه أن يغيّر معناه أو الرسالة التي يريد إيصالها.

هل تحرص قصتك الإخبارية، كلما اقتضت الحاجة، على الإشـارة إلى المصادر وأصحاب الأعمـال علـى نحـو واضـح ودقيق من خلال الإسنـاد، والاستشـهاد بالمراجـع، وبيانـات نـسب المـصنف إلـى صاحبـه؟ وينبغي، على وجـه الخصوص، مراعـاة ما يلي:

نـسبة المعلومـات إلى مصادرها: هل نُسبت كل معلومة أو واقعة أو نتيجة إلى المصدر الذي وردت منه، بحيث يتمكن القارئ من معرفة مصدر المعلومات الأسـاسية؟

الاستشـهاد بالمصادر المكتوبة: هل أُشير على نحو صحيح إلى التقارير، أو الدراسـات، أو المقالات، أو وثـائق المحاكـم، أو غيرها من المصادر المكتوبة الخارجية، بما يمكّن القراء والمحررين من التحقق من المعلومات بصورة مستقلة؟

نسبة الأعمال الصحفية إلى أصحابها: إذا كانت قصتك الإخبارية تستند إلى أعمال صحفية سـابقة أو تشير إليها، فهل نُسبت تلك الأعمال صراحةً إلى الصحفيين أو المؤسسـات التي أعدتها، بما يحول دون أي شبـهة انتحـال أو استيلاء على جهد الغير؟ ومع ذلك، ينبغي مراعاة أن بعض المصادر قد يلزم عدم الكشف عن هويتها حفاظًا على سلامتها.

هـل نظـرت أيضًا فيما إذا كان من المناسب اتخـاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواد التي تنشـرها بنفسـك أو تسجيلها بموجب قوانين حقوق الطبع والنشـر المحلية؟

هـل راعيت الأحـكام المتعلـقة بحمـاية حقـوق الطبـع والنشـر الـواردة في الاتفاقيـات أو المعاهدات الدولية التي تكون البلد التي ستنشـر فيها قصتك الإخبارية طرفًا فيها (مثل معاهـدة الويبـو بشأن حق المؤلف واتفـاقية برن لحماية المصنفـات الأدبية والفنية)؟

قد تفرض هذه الاتفاقيات التزامات قانونية إضافية تتجاوز ما تنص عليه التشـريعات الوطنية، ومن ثم ينبغي التحقق من مدى سـريانها على نشر قصتك الإخبارية.

7 الذكاء الاصطناعي ووسائل الإعلام

يُحدث الذكاء الاصطناعي التوليدي تحولًا متسارعًا في أساليب إنتاج المحتوى الإخباري واستهلاكه. ويمكن للصحفيين الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة، وتنمية الإبداع، ودعم الابتكار داخل غرف الأخبار. غير أن ما تتيحه هذه التقنيات من مزايا ينبغي موازنته بما قد تنطوي عليه من مخاطر وتحديات. وللحد من هذه المخاطر، ينبغي للصحفيين الالتزام بمجموعة من المبادئ التي ترشد إلى الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيا الناشئة.

استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي	نعم	لا
هل لدى غرفة الأخبار سياسات داخلية أو إرشادات محلية قائمة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي؟ وإذا كانت موجودة، فهل التزمت بها؟		
لمزيد من المعلومات والإرشادات بشأن إعداد هذه السياسات، يُرجى الرجوع إلى دليل مؤسسة تومسون رويترز المكوَّن من ثلاث خطوات لإعداد سياسات استخدام الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار.		
هل تحققت من دقة المحتوى الذي أنشأته أدوات الذكاء الاصطناعي، وتأكدت من صحة المصادر التي استندت إليها هذه الأدوات ونسبة المعلومات إليها على نحو صحيح؟ وعلى وجه الخصوص:		
هل تحققت من أن أداة الذكاء الاصطناعي نسبت المعلومات إلى مصادرها الصحيحة؟		
هل تحققت من موثوقية تلك المصادر؟		
هل أوضحت للقارئ، بشفافية، أي استخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد قصتك الإخبارية؟		
هل تأكدت من أن قصتك الإخبارية تعبر عن طرح تحريري بشري هادف، ولا تعتمد في الأساس على نصوص أنشأها الذكاء الاصطناعي؟		
قد تُنتج أدوات الذكاء الاصطناعي معلومات غير صحيحة، أو ما يُعرف بـ "الهلوسة"، وقد تُنشِئ "وقائع مصطنعة".		
عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد المحتوى، هل تأكدت من عدم إدخال أي معلومات تكشف هوية شخص معين، أو أي معلومات حساسة أو سرية، ضمن الأوامر التي يتلقاها الذكاء الاصطناعي؟		
عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد المحتوى، هل تجنبت إدخال أي معلومات قد تكشف، ولو بصورة غير مباشرة، عن هوية مصدر سري؟		

	قـد تستخـدم بعض أدوات الذكاء الاصطناعي الأوامر التي يقدمها المستخدمون في تدريب نماذجها، مما يـعني الاحتفـاظ بهذه البيانات، وهو ما قد يعرضها لمخاطر تتعلق بالأمن السيبراني.		
?	**عنـد استخـدام أدوات الذكاء الاصطنـاعي لأغـراض البـحث، هـل تأكـدت من حذف أي معلومـات تـكشف هـوية شخـص مـعين أو أي معلومـات سـرية سبق إدخالهـا في أثناء مرحـلة البـحث، قبل نشـر القـصة الإخبـارية؟**		
?	**هـل تأكـدت من أن قصتـك الإخبـارية لا تعتمد اعتمـادًا جوهريًا على مـواد أنشأها الذكاء الاصطناعي؟**		
	إذا فعلت ذلك، فقد يحول دون تمتعك أنت أو منظمتك بحقوق الطبع والنشـر على العمل المنشـور بصيغته النهائية.		

8 صـون وحماية الأطفال والأفراد المستضعفين والمصادر

يـرد أدنـاه مجمـوعة من الخطوات العملية التي يمكن أن تسـاعدك على الحد من مخاطر التـسبب، دون قصد، في إلحاق الضرر بالأطفال أو بالأفراد المستضعفين أو بمصادرك نتيجة نشـر قصتك الإخبارية.

اعتبـارات عند إعـداد تقارير صحفية تتعـلق بالأطفال دون سن الثامنة عشـرة والأفراد المستضعفين	نعم	لا
هـل حصـلت علـى الموافقـات الداخـلية اللازمة، والتزمت بالإرشـادات القانـونية، قبـل إجـراء مقابـلة مـع طفـل دون سن الثـامنة عشـرة أو مـع أحـد الأفـراد المستضـعفين؟		
قـد تضـم الفئات المستضعفة الأشخاص غير القادرين على تقديم موافقة مستنيرة، أو الذين قد يكونون أكثر عرضة للضرر نتيجة مشـاركتهم في المقابلة. ومن ذلك، على سبيل المثال، الأطفال، وضحايا العنف أو الإسـاءة والناجون منها، واللاجئون، وذوو الإعاقة، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات متعلقة بالصحة النفسية، والسُجناء.		
هل تتضمن قصتك الإخبارية ذكر اسـم أي طفل دون سن الثامنة عشرة؟		
إذا كانت الإجـابة بـ "نعـم"، فهـل حصلت علـى موافقة خـطية صريـحة ومستنيرة من أحـد والـدي الطفـل أو من وصيـه القانوني؟		
هل حصلت أيضًا على موافقة مستنيرة من الطفل نفسـه، بالقدر الذي يسـمح به سنـه وقدرتـه على الفهـم واتخاذ القـرار؟ ينبغي لـك مراعاة عمر الطفـل، ومستوى نضجـه، وتطـور قدرتـه علـى الاستيعـاب. فعلـى سبيـل المثـال: قـد يكـون الطفل البـالغ من العمـر أربـعة عشـر عامًـا قـادرًا علـى تقديـم موافقتـه المستنيـرة، إلـى جـانب مـوافقة والديه.		
هـل تـراعي قصتك الإخبارية حماية هوية أي من الأشخـاص المستضعفين، مثل ضحايا الجرائم الجسيمة؟		
عنـد إعـداد قـصة إخبـارية تتضمن صورًا بها مشـاهد صـادمة، ينبغي للصـحفي ألا يعـرض إلا المعلومـات ذات الصلة فقـط، وأن يحرص على عـدم تعريض الشخص المستضـعف لمزيـد من الضـرر أو إعادة إحياء الصـدمة النفـسية التي تعرض لها. كمـا يسـهم ذلك في الحد من تعرضك للمسـاءلة القانونية إذا لـحق بالمصدر ضرر نتيجة نشـر القـصة الإخبـارية. وهـل أوضـحت للشخـص المستضـعف، أو للطفل (ووصيـه عنـد الاقتضاء) الطـريقة التي ستُستخـدم بها المعلومـات التي قدمها؟		
هـل اتخذت خطـوات معقـولة للتاكـد من أن قصتـك الإخبـارية لا تعرض صـورة طفل أو اسـمه أو أي تفاصيـل تتعـلق بتحقيقات أو إجـراءات قضائية يكون الطفـل القاصر طرفًا فيها؟		

?	إذا كانت قصتك الإخبارية تتناول قضية منظورة أمام القضاء تتعلق بطفل، فهل تأكدت من عدم نشر أي معلومات تكشف عن هويته، والاكتفاء بذكر الأحرف الأولى من اسمه في الحالات التي يكون فيها نشر الأحكام القضائية جائزًا؟		
?	هل كان أحد الوالدين، أو الوصي، أو شخص مسؤول حاضرًا أثناء إجراء المقابلة مع الطفل أو تصويره؟		
?	هل نظرت فيما إذا كانت هذه القصة الإخبارية تحقق بالفعل مصلحة الطفل العليا، بدلًا من تعريضه للضرر أو وصمة العار أو لعواقب قد تمتد آثارها إلى المستقبل؟ وهل يمكن أن يؤدي نشرها إلى المساس بخصوصية الطفل أو الشخص المستضعف، أو كرامته، أو سمعته؟		
?	هل تجنبت إدراج تفاصيل لا داعي لها قد تعرض الطفل أو الشخص المستضعف لأذى في المستقبل؟		
	حماية المصادر	نعم	لا
?	هل اتخذت التدابير الأمنية المناسبة، والتزمت بالإجراءات الداخلية المعتمدة، لحماية هوية المصادر السرية أو المبلغين عن المخالفات، وكذلك المعلومات التي قدموها؟		
	قد يشمل ذلك استخدام قنوات اتصال مشفرة، ووسائل آمنة لحفظ البيانات، وقصر الوصول إلى المعلومات الحساسة على الأشخاص المخولين بذلك.		
?	من منظور أخلاقي، وقبل إجراء المقابلة، هل ناقشت مع المصدر المخاطر المحتملة التي قد تترتب على إفصاحه عن معلومات سرية؟		

احـرص على أن يكون المصـدر على دراية بالمخاطر المحتملة التالية، وأن تنصحه، عند الاقتضاء، بالحصول على مشـورة قانونية مستقلة بشأن هذه المخاطر، وبشأن أوجه الحماية وسبل الانتصاف المتاحة له (مثل: حماية للمبلغين عن المخالفات):

1. **المخاطر القانونية:** مثل التعرض للمسـاءلة المدنية أو الجنائية أو التنظيمية أو التأديبية نتيجة الإفصاح عن معلومات تتعلق بالأمن الوطني، أو معلومات سـرية، أو بيانات شخصية حسـاسة أو سـرية، أو معلومات تتعلق بالعمل، أو معلومات يحميها واجب مهني بالسـرية.

2. **العـواقب الـوظيفية:** مثل اتخاذ إجراءات تأديبية، (بما في ذلك الفصل من العمل) أو التعرض لأي شـكل آخر من أشكال الانتقام في بيئة العمل.

3. **مخاطر تحديد الهوية وإمكانية تتبعها رقميًا:** يشـمل ذلك كشف هوية المصدر من خلال القرائن المحيطة، أو سجلات الدخول، أو البيانات الوصفية، أو وسـائل الاتصال، أو أنظمة جهة العمل، أو أي أدلة أخـرى يمكن أن تربطه بالإفصاح عن المعلومات.

4. **الـسلامة والانتقـام:** مثل التعرض للضغوط، أو المضايقات، أو التهديدات، أو المراقبة، أو حملات التشـهير، أو الإكراه، أو المخاطر التي قد تمس سلامة المصدر أو أفراد أسـرته.

5. **حدود السـرية:** ما مِن شيء يضمن إخفاء الهوية إخفاءً تامًا، أو الحصانة القانونية أو الحماية من أوامر المحاكم، أو التسـريبات، أو الاختراقات الإلكترونية، أو كشف الهوية من قبل أطراف أخرى، أو الأخطاء التي قد تقع داخل غرفة الأخبار.

6. **التبعات المحتملة بعد النشـر:** مثل التحقيقات الداخلية، أو إقامة دعاوى قضائية، أو الخضوع لتحقيقـات أو رقـابة من الجهات التنظيمية، أو تقديم بلاغات جنائية، أو الاهتمام الإعلامي أو الجماهيري الواسـع، أو اتخاذ إجراءات تهدف إلى كشف هوية المصدر.

ينبغي إجـراء هذه المنـاقشة **قبل أن يفصح المصدر عن أي معلومات جوهرية**، أو على الأقل قبل أن يسـلم أي مستندات أو أسـماء أو تسجيلات أو ادعاءات تستند إلى وقائع محددة. وإذا ظهرت مخاطر جديـدة أثنـاء إعداد القصة الإخبارية، فينبغي للصحفي العودة إلى المصدر ومناقشة هذه المخاطر معه قبل النشر.

9 اعتبارات قانونية أخرى

يـرد فيمـا يلي مجمـوعة من الاعتبارات الأخرى التي ينبغي مراعاتهـا عند إضافة أنواع معينة من المحتـوى في قصتك الإخبارية. وإذا كانت القـصة الإخبـارية، أو عمـلية إعدادهـا، تتنـاول أيًا من الموضوعـات الـواردة أدنـاه، فينبغي طـلب المشـورة القانـونية أو التحريـرية. ففي معظـم الحـالات، يظـل نشـر القـصة الإخبـارية ممكنًـا، لكنـه يتطـلب تقييمًـا دقيقًا للمخاطـر واتخـاذ التدابير المنـاسبة للتـحفيف من حدتها.

الموضوعات الحساسة والمثيرة للجدل	نعم	لا
هـل تتنـاول قصتـك الإخبـارية موضوعـات قـد تخضع لقيـود قانـونية خـاصة أو تُعد من الموضوعـات الحسـاسة في منـطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا؟		
تفرض بعض دول المنطقة قيودًا قانونية على ما يُعد إسـاءة إلى الأسـرة الحاكمة، أو النظام الملكي، أو الموظفين العموميين، أو الرموز الوطنية، أو الأديان، (ولا سيما الإسلام)، من خلال النشـر. ولذلك، ينبغي مراعـاة المخاطـر القانونية بعناية عند تناول هذه الموضوعات، مع مراعاة أي اعتبارات قانونية أو محلية ذات صلة.		
هل يمكن اعتبار أي من المعلومات التي تعتزم نشـرها متعلقة بالحياة الخاصة للشخص المـعني، أو من شأنهـا الإضرار بسـمعة أسـرته؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهـل تحققت مما إذا كان بإمكانـك الاستنـاد إلى وجـود مقتضى من المصلحة العـامة في الولاية القضائية المعنية؟		
هـل تتنـاول قصتـك الإخبـارية موضوعات مثيـرة للجدل، مثـل الموضوعات الـدينية، أو العِرقية، أو متعـلقة بالقيـادات الـحزبية، بما قد يُفسَّـر على أنـه يثير النعـرات الطائفية؟		
هـل نظـرت فيمـا إذا كان من الممـكن تفسيـر لغة القـصة الإخبـارية، أو طـريقة عرضها، أو نبرتهـا، علـى أنهـا تنطوي علـى إسـاءة، أو استفزاز، أو انتقاص من احتـرام المعتقدات الـدينية، أو الطـوائف، أو المؤسسـات الوطنية؟		
هـل أجـريت مراجعة متأنية للعناوين، والصور، والتعليقات المصاحبة لها، والاقتباسـات المعـدة للنشـر عبر وسـائل التواصل الاجتمـاعي، للتأكد من أنها لا تثيـر مزيدًا من الجدل أو تشـعل الفتن والتواترات بما يتجـاوز مضمون القصة الإخبارية؟		
هـل تتضـمن قصتـك الإخبـارية معلومـات تتعـلق بالحيـاة الخـاصة أو الأسـرية لأحـد الأشخـاص؟ وإذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فهل قيّمت ما إذا كانت هذه المعلومات تحقق مصلـحة عـامة مشـروعة، أم أنهـا قـد تلـحق دون داعٍ ضررًا بسـمعة الشخص أو أسـرته؟		

خطاب الكراهية والتمييز

نعم	لا

هـل تتضـمن قصتـك الإخبـارية معلومـات تتعـلق بالحيـاة الخـاصة أو الأسـرية لأحـد الأشخـاص؟ وإذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فهل قيّمت ما إذا كانت هذه المعلومات تحقق مصلـحة عـامة مشـروعة، أم أنهـا قـد تلـحق دون داعٍ ضررًا بسـمعة الشخص أو أسـرته؟

الاقتباس من مصدر مباشـر ينشـر خطاب كراهية لا يعفي الصحفي من المساءلة القانونية، ولا يحول دون اتهامه بنشـر خطاب الكراهية. ولذلك، ينبغي صياغة هذه الأقوال ووضعها في سياقها بعناية، بما يحول دون تفسيرهـا على أنها تأييد أو تطبيع مع الآراء الواردة فيها.

هـل تجنبت استخـدام لغة تتضـمن التعميـم، أو التـصنيف النمـطي، أو تُحمّـل جمـاعة دينية أو طـائفية أو مجتمـعية بأكملهـا مـسؤولية أفعـال أفرادهـا؟

القيـود المفـروضة علـى التغـطية الصـحفية للدعـاوى القضـائية

نعم	لا

إذا كانت هنـاك قيـود على التغطية الصحفية للإجراءات القضائية (مثل حظر نشـر اسـم أحـد أطراف الدعـوى)، فهل راعيت هذه القيود عند إعـداد قصتك الإخبارية؟

عند تغطية دعوى قضائية تخضع لقيود على النشـر، لابُد من الإحاطة بالقيود التي تفرضها المحكمة والالتزام بها. كما ينبغي تجنب أي معلومات قد تؤدي، ولو بصورة غير مباشـرة، إلى كشف هوية الأشخاص الذين يشـملهم الحظر. ويوصى أيضًا بتوضيح أن بعض المعلومات لم تُنشـر بسبب القيود المفـروضة من المحكمة، حتى يدرك الجمهور سبب عدم ذكرها.

المعلومـات المصنفة أو المحظور الإفصاح عنها

نعم	لا

هـل تتضـمن قصتك الإخبـارية أي معلومـات مصنفة أو محظـور القانـون الإفصاح عنها بموجب تشـريعات الأمن الوطني؟

التصاريح الحكومية

	نعم	لا
إذا كان الإفصاح عن المعلومات الواردة في قصتك الإخبارية يتطلب الحصول على تصريح أو موافقة من جهة حكومية، فهل اتخذت خطوات معقولة للحصول عليه قبل النشر؟		

يشمل ذلك المعلومات المصنفة، أو مقيدة التداول، أو المحجوب الاطلاع عليها بموجب القانون، أو السرية، أو التي زُودت بها على أساس حظر النشر حتى موعد محدد (أي المعلومات التي يُكشَف عنها للصحفيين أو المؤسسات الإعلامية بشرط عدم نشرها، أو الاقتباس منها، أو تداولها، أو الإفصاح عنها بأي وسيلة قبل تاريخ أو وقت أو مناسبة محددة).

هل تحتفظ بوثائق تثبت الإجراءات التي اتخذتها للحصول على التصريح أو الموافقة، وبأي ردود تلقيتها في هذا الشأن؟		

REUTERS/Mohammed Ameen

المصادر

أخلاقيات العمل الصحفي وأفضل الممارسات

الاتحاد الدولي للصحفيين، "الميثاق العالمي لأخلاقيات الصحفيين" (2019)

مجموعة الأمم المتحدة للاتصال، "المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصحفيين" (2016)

التشهير

الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية، "دليل الدفاع الإعلامي للصحفيين الاستقصائيين" (2022)

المادة 19، "تعريف التشهير: مبادئ حرية التعبير وحماية السمعة"

الخصوصية

المادة 19، "المبادئ العالمية لحماية حرية التعبير والخصوصية"

مؤسسة "الإعلام في مساعدة الإعلام"، "احترام الخصوصية بوصفك صحفيًا

السرية وجمع المعلومات

مشروع قانون الإعلام الرقمي، "نصائح عملية لحماية مصادرك والمواد التي تستند إليها" (2023)

مخطط حرية التعبير، "مبادئ بيروجيا للصحفيين العاملين مع المبلغين عن المخالفات في العصر الرقمي" (2018)

اليونسكو، "حماية مصادر الصحافة في العصر الرقمي" (2017)

حقوق الطبع والنشر

جمعية الصحفيين المحترفين، "دليل المبتدئين لحقوق الطبع والنشر للصحفيين المستقلين" (2018)

المسودة الأولى، "دليل الصحفي لقانون حقوق الطبع والنشر ووسائل الإعلام القائمة على المحتوى الذي يوثقه شهود العيان" (2016)

مركز وسائل التواصل الاجتماعي، "مجموعة مبادئ الاستخدام العادل للصحافة" (2013)

الذكاء الاصطناعي ووسائل الإعلام

مؤسسة تومسون رويترز، "ثلاث خطوات نحو غرفة أخبار جاهزة للذكاء الاصطناعي: دليل عملي للسياسات المسؤولة"

مؤسسة تومسون رويترز، "مبادئ أخلاقيات التعامل مع البيانات والذكاء الاصطناعي" (يمكن الوصول إليها عبر:

صون وحماية الأطفال والأفراد المستضعفين والمصادر

لجنة حقوق الطفل، "التعليق العام رقم 25 لعام (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية» (2021)

منظمة اليونيسف، "المبادئ التوجيهية الأخلاقية لإعداد التقارير. المبادئ الأساسية لإعداد تقارير مسؤولة عن الأطفال والشباب"

الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية، "دليل إعداد التقارير للتحقيق في قضايا الإعاقة" (2024)

إس ريتشياردي، "أخلاقيات حماية المصادر المستضعفة"، شبكة الصحفيين الدوليين (2024)

الأمم المتحدة، "التمثيل المسؤول والتغطية الصحفية المسؤولة للعنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال: إرشادات للعاملين في مجال الإعلام"

سلامة الصحفيين

اليونسكو، "النصوص الأساسية المتعلقة بسلامة الصحفيين" (2024)

معهد الإعلام في إفريقيا الجنوبية، عدة نجاة للصحفيين: كيف تحمي نفسك من المراقبة الرقمية (2022)

مراسلون بلا حدود، "دليل السلامة للصحفيين" (2015)

منظمة اليونسكو، مؤسسة تومسون رويترز، "دليل عملي للصحفيات حول كيفية الاستجابة للمضايقات عبر الإنترنت" (2023)

مصادر أخرى لمراجعة المحتوى قبل النشر

مؤسسة تومسون رويترز، "قبل النشر: دليل الصحفي لإعداد تقارير أكثر أمانًا" (2025)

مؤسسة تومسون رويترز، "قبل النشر: دليل المراجعة القانونية الأوروبية في مرحلة ما قبل النشر للصحفيين" (2025)

من نحن

مؤسسة تومسون رويترز هي المؤسسة التابعة لشركة تومسون رويترز، وهي شركة عالمية لخدمات الأخبار والمعلومات. وبصفتنا مؤسسة خيرية مستقلة مسجلة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإننا نوظف خبراتنا في مجالات الإعلام والقانون والبيانات لتعزيز الصحافة المستقلة، وتيسير سبل الوصول إلى القانون، وتشجيع ممارسات الأعمال المسؤولة. ومن خلال الأخبار، وتطوير وسائل الإعلام، والمساعدة القانونية المجانية، والذكاء القائم على البيانات، نهدف إلى بناء مجتمعات حرة وعادلة ومستنيرة.

وتُعدّ مبادرة «ثِقْ بالقانون»، وهي مبادرة تابعة لمؤسسة تومسون رويترز، أكبر شبكة قانونية للمساعدة المجانية في العالم. بالتعاون مع مكاتب المحاماة الرائدة والفرق القانونية للشركات، نُيسّر سبل تقديم الدعم القانوني المجاني، وإجراء البحوث القانونية الرائدة، وتوفير الموارد للمنظمات غير الربحية ووسائل الإعلام المستقلة والمؤسسات الاجتماعية في أكثر من 190 دولة. ومن خلال نشر ممارسة تقديم الخدمات القانونية المجانية في جميع أنحاء العالم، تسعى مبادرة «ثِقْ بالقانون» إلى تعزيز المجتمع المدني ودفع عجلة التغيير. وإذا كانت لديكم أفكار بشأن موارد يمكننا تطويرها أو مشاريع بحثية قانونية يمكن أن تكون مفيدة بعد قراءة هذا الدليل، فيُرجى التواصل معنا. وإذا كنتم بحاجة إلى دعم قانوني، يمكنكم معرفة المزيد عن هذه الخدمة من هنا والانضمام إلى مبادرة «ثِقْ بالقانون» مجانًا.

شكر وتقدير

أُعد هذا الدليل بدعم من برنامج "درع الإعلام المستقل"، الذي تتولى مؤسسة سمير قصير قيادته. وتتقدم مؤسسة تومسون رويترز بالشكر والتقدير لمؤسسة سمير قصير وإلى شركة بينسنت ماسونز للمحاماة، التي قدمت بحثًا قانونيًا مجانيًا لإعداد هذا الدليل، بالاستناد إلى مصادر قانونية أخرى، من بينها كتاب "قبل النشر – دليل الصحفي للتغطية الآمنة". كما نتوجه بالشكر إلى شركة إتش أن أس للمحاماة لما أجرته من مراجعة متعمقة ساهمت في استخلاص المحاور المشتركة بين القوانين واللوائح ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشملت هذه المراجعة دراسة الأطر القانونية ذات الصلة، والمبادئ التوجيهية للأخلاقيات الصحفية، وأفضل الممارسات في مختلف الأنظمة القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالاستناد إلى مجموعة متنوعة من قواعد البيانات والمنظمات والهيئات الموثوقة.

إخلاء مسؤولية

يرجى العلم بأن هذا الدليل مُقدّم لأغراض إعلامية فقط، ولا يُعدّ استشارة قانونية. وننصح القراء بالاستعانة بمحامٍ مؤهل للحصول على المشورة القانونية المناسبة لظروفهم الخاصة. ولا يُعد هذا الدليل مرجعًا شاملاً، إذ قد يتطلب الأمر، بحسب المقال، النظر في جوانب قانونية أخرى. يستند الدليل إلى الاتجاهات والمسائل القانونية الشائعة التي تبرز بصورة متكررة أثناء عملية مراجعة المواد قبل النشر في مختلف أنحاء المنطقة. ونحن نسعى جاهدين إلى ضمان أن تكون محتويات الدليل صحيحة ومحدّثة وقت نشره، ولكننا لا نضمن دقتها أو اكتمالها، ولا سيَّما أن الظروف قد تتغير بعد النشر. ولا ينبغي تفسير محتويات هذا الدليل على أنها تعكس آراء شركة بينسنت ماسونز للمحاماة أو إلى شركة إتش أن أس لمحاماة أو المحامين الذين ساهموا في إعداده. ولا تتحمل مؤسسة تومسون رويترز، أو مؤسسة سمير قصير، أو إلى شركة إتش أن أس للمحاماة، أو شركة بينسنت ماسونز للمحاماة أي مسؤولية أو التزام عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة، أو عن أي خسائر تنجم عن الاعتماد على هذا الدليل أو عن أي أخطاء أو معلومات غير دقيقة واردة فيه. ويرجى استشارة ممارس قانوني مؤهل للحصول على المشورة بشأن القوانين المتعلقة بالإعلام والنافذة في نطاق اختصاصكم القضائي.

Thomson Reuters Foundation

TrustLaw